

الى السيد وزير العدل المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال اني

إقصاء الطلبة المجازين في الاقتصاد والقانون من اجتياز مباريات وزارة العدل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

تطرح مباريات التوظيف بالمغرب مشاكل عديدة في كل سنة مالية جديدة، حيث تفاجأ الطلبة الموجزون في القانون والاقتصاد من إقصائهم من اجتياز مباريات التوظيف التي تعلنها وزارة العدل، مما خلق لديهم ولدى عائلاتهم والذين يعدون بالآلاف نوعا من التذمر والحسرة وخيبة أمل، علما أن وزارة العدل تعتبر الملاذ الوحيد لحاملي الشواهد القانونية وكذا الشواهد الاقتصادية.

لذا يجب على الحكومة المغربية تحمل مسؤولياتها الكاملة، والعمل على الزيادة في المناصب المالية المخصصة لهذه الفئة، حيث أن استمرار إقصاء تخصص القانون العام من مباريات التوظيف، يقابله استمرار في التكوين للعديد من الطلبة في نفس التخصص بمختلف الجامعات المغربية، مما سيؤدي إلى تخريج أفواج هائلة من العاطلين في هذا التخصص.

- ما مصير المناصب المالية المدرجة في قانون المالية لسنة 2022؟
- ومتى ستعلن الوزارة عن إجراء مباريات التوظيف الجديدة في هيئة كتابة الضبط، التي تعاني المحاكم من نقص مهول في هؤلاء الأطر؟
- وهل ستشمل حصة من حملة الإجازة في القانون والاقتصاد؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مولاي المهدي الفاطمي